الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

من أين جاءت العلاقة العضوية بين الدين والدولة العربية خاصةً؟

شاكر النابلسي
امريكا

هل صحيح أن لُحمة الدين والدولة هي قَدَرُ الإنسان العربي مسلماً كان أم مسيحياً، وأن العربي لا يمكن له أن يفصل الدين عن الدولة أبداً، لا في الماضي، ولا في الحاضر، ولا في المستقبل، والدليل على ذلك أن العالم كله قد فَصَلَ الدين المسيحي عن الدولة ما عدا العالم العربي. ففي لبنان ما زالت السياسة الزوجة المخلصة لرجال الدين المسيحي – رغم العَلمانية الظاهرية للمجتمع والدولة - وما زال الدين الزوج المتشدد للسياسة اللبنانية، وأن رئيس الجمهورية هو البطريرك بدون قبعة، وذلك دون باقي العالم المسيحي أجمع ؟!

تلاحم الدين والدولة العربية

إذا كانت الدولة ستُلغى في يوم من الأيام –وهذا شبه مستحيل –فإنه من المحتمل أن يُلغى الدين كذلك.فالدين لن يُلغى. وستبقى علاقته بالدولة العربية علاقة عضوية ومتينة، ما دامت الدولة العربية قائمة.

فقد بدأ الإسلام منذ أيامه الأولى ديناً سياسياً، وانتهى بعد خمسة عشر قرناً وخلال ذلك ديناً سياسياً أيضاً. فالنبي محمد عليه السلام، لم يكن نبياً فقط، كالمسيح وموسى وغيرهما من الرسل، ولكنه كان إلى جانب ذلك حاكماً سياسياً استطاع أن يمارس دوره السياسي بوضوح، قبل وفاته وفي مدة قصيرة من الزمن، حيث أكمل هذا الدور من جاءوا بعده في الخلافة.

فمحمد عليه السلام، لم يكن نبياً فقط كما قال كثير ممن نادوا بفصل الدين عن الدولة، وعلي رأسهم علي عبد الرازق الذي قال: «إن محمداً ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين. لا تشوبها نزعة مُلك ولا حكومة. وما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل» (علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، ص١٥٤). وهذا غير صحيح. كما أنه غير صحيح أن «النبي لم يكن في وقت من الأوقات، رئيس دولة، وإنما ظل النبي الرسول عليه السلام» (محمد خلف الله، النص والاجتهاد والحكم في الإسلام، ص٤٣). وما قول الرسول عليه السلام لعمر بن الخطاب: «مهلاً يا عمر.. أتظنها كسرويّة.. إنها نبوة لا مُلك» – وهذه إشارة لبني إسرائيل الذين كانوا يحكمون من قبل الأنبياء. فكلما مات نبي خلفه آخر كملك وكنبي في الوقت نفسه. كما أنها إشارة لحياة التقشف التي يجب أن يكون عليها الأنبياء من غير الملوك- إنما جاء رداً على الذين يريدون منه أن يحيا حياة باذخة مُترفة، وهو المرسل للفقراء، والأشقياء. ولكن الرسول عليه السلام كان يظهر كرئيس، وزعيم دولة، ليس من خلال تصرفاته الاجتماعية والرسمية، ولكن من خلال أفعاله السياسية والعسكرية والإدارية والتنظيمية والاقتصادية.

دولة النبي من أجل نشر الدين الجديد

فكان الرسول عليه السلام، يريد إقامة دين ودولة في آن واحد، وإن كانت غاية هذه الدولة نشر الإسلام بالدرجة الأولى. ذلك أن الدولة لم تكن ركناً صريحاً أو أصلاً رئيسياً من أركان الإسلام وأصوله، وإنما كانت مُستلزماً وواجباً ضمنياً من واجبات، ومستلزمات، وأدوات نشر الإسلام، والتي بدونها، فإن الإسلام سيظل محصوراً ومهدداً في مساحة محددة. ففي بداية عهد أبي بكر، كان الإسلام مهدداً عندما توقفت مجموعات كبيرة من القبائل عن دفع الزكاة، رغم تمسكها بدينها الإسلام. ولولا وجود دولة النبي، التي أورثها لأبي بكر في ذلك الوقت وما لها من قوة ردع عسكرية ضاربة، قادت حروب الردة، لما استطاع أبو بكر أن يُلزم هذه القبائل على دفع الزكاة، التي هي ركن من أركان الدين. فكانت الدولة مُستلزَماً وضرورة من ضرورات إقامة الدين وتنفيذ أحكامه. فالإسلام انتشر بالفتح وليس بالدُعاة والهُداة فقط، والفتح لا بُدَّ له من دولة. فالدولة أدت إلى الفتح، والفتح أدى إلى الغنائم، والغنائم كانت بسبب النصر الذي حققه المسلمون بفضل من الله ونتيجة تمسكهم بالدين والدفاع عنه ونشره – كما جاء في الأدبيات الإسلامية – فتعزز الدين وانتشر وقوي. فحِفْظ الذِكر لا بُدَّ له من سلطة، وهو ما توفره الدولة القوية.

ومن هنا لم يكُ النبي عليه السلام على هذا النحو نبياً فقط، وإنما كان حاكماً سياسياً وقائداً عسكرياً أيضاً، كما لم يكن أي نبي أو رسول آخر من قبله. وكان الرسول عليه السلام «يدرك بأن بناء الدولة الإسلامية جزء من مهمته كنبي ورسول» (خالد محمد خالد، الدولة في الإسلام، ص٢٥). وكان من بين أهدافه السياسية والعسكرية نشر دعوته على أكبر عدد من الناس، وعلى أوسع بقعة في العالم، باعتبار أن الإسلام جاء للناس كافة. كما أن براعته التي أظهرها في القيادة السياسية والقيادة العسكرية، كانت من مستلزمات الحُكّام العظام في العصور الكلاسيكية، فيما لو علمنا أن العرب لم يوحّدهم عامل وسبب، كما وحّدهم «الفتح» الذي استلزم قوة عسكرية جبارة.

دلائل حاكمية النبي عليه السلام

وأما الدلائل على حاكمية النبي محمد عليه السلام، المميزة التي لم نقرأ مثيلاً لها في تاريخ الأنبياء والرسل الآخرين، فتتضح من خلال الحقائق والوقائع التاريخية التالية:

١-كان الرسول عليه السلام، قبل هجرته من مكة إلى المدينة قد خطط لبناء دولة في المدينة بعد هجرته إليها. وهو لم يقل لنا هذا قبل الهجرة. ولكن العقد السياسي والعسكري والاجتماعي الذي وقّعه مع قادة وزعماء الأوس والخزرج في مكة فيما عُرف بـ «بيعة العقبة» كان الخطوة الفعلية الأولية لبناء هذه الدولة الدينية السياسية المقبلة.

٢-بعد هجرة الرسول عليه السلام إلى المدينة، بدأ بتكوين دولة مدنية - ينفي بعض المفكرين أن تكون دولة الرسول عليه السلام مثالا يُحتذى لاقامة دولة إسلامية. ويقولون بأن دولة الرسول عليه السلام قامت على القيم الدينية ولم تجنح إلى أخلاقيات السياسة وسلوكياتها. وكانت حكومة من نوع خاص، لا توجد إلا حيثما يوجد نبي، ولا نبي بعد محمد عليه السلام. في حين ينفي علي عبد الرازق أن تكون هناك دولة دينية في الخلافة الإسلامية ويقول: إن كل ما شرّعه الإسلام وأخذ به النبي للمسلمين من أنظمة وقواعد لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسي ولا من أنظمة الدولة الدينية». (أنظر: محمد العشماوي، «الإسلام السياسي»، ص٨، وانظر: علي عبد الرازق، «الإسلام وأصول الحكم»، ص ٣٢) - ليست قاصرة على المسلمين ولا هي بدولة للمسلمين فقط، وإنما أشرك فيها اليهود أيضاً، دون أن يشترط عليهم التحول إلى الإسلام- يقول بعض المفكرين ان دولة النبي عليه السلام، كانت عبارة عن تجمع قبلي كونفدرالي. وأن النبي أعطى العامل القبلي أهمية في دستور هذه الدولة. وأن القبلية كانت اللبنة الأولى في بناء دولة الرسول عليه السلام السياسية، ولم تكن الدولة العربية الإسلامية فقط هي الأولى في تاريخ شبه الجزيرة العربية، التي كانت بهذا الطابع التجمعي القبلي الكونفدرالي. وأن الجزيرة العربية عرفت في تاريخها أمثال هذه الدولة. فقبيل ظهور الإسلام ظهرت في مكة دولة «ملأ قريش» المكونة من أثرياء قريش، وأصحاب النفوذ التجاري والديني كما ضمّت ممثلين لبطون قريش العشرة. (أنظر: سمير أمين وبرهان غليون، «حوار الدين والدولة»، ص٩٩. وانظر: محمد عمارة، «الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية»، ص٥٣، ١٣٢، ١٣٣). وكان مجتمع دولة النبي عليه السلام متعدد الإثنيات، واللغات، والديانات. ووضع الرسول عليه السلام لهذه الدولة دستوراً يشتمل على سبع وأربعين مادة تنظيمية، لشؤون الحرب، والسلم، والمال، والحدود الجغرافية، والعلاقات الداخلية والخارجية. وهو ما أطلق عليه مؤرخو الإسلام «الصحيفة»، أو «الكتاب» (انظر: مونتجومري وات، «محمد في المدينة»، ص٣٣٧). وأطلق على رعايا هذه الدولة «أهل الصحيفة»، أو «أهل الكتاب». ومن هنا تكوّنت عناصر الدولة: الزعيم والقائد، الرعايا، والدستور الموضوع. وتمت إقامة أول دولة عربية – غير قاصرة على المسلمين – في التاريخ بزعامة الرسول عليه السلام. واشترك فيها اليهود، وكانت أبرز القبائل اليهودية التي انضوت تحت راية هذه الدولة: بنو النجار، بنو عوف، بنو الحارث، وغيرهم. وهكذا «أعلن النبي أن اليهود والعرب يؤلفون أمة واحدة ، دون تمييز بينهم في العِرْق أو الدين أو الانتماء القبلي» (جوزيف مَغيزل، العروبة والعَلْمانية، ص١٣٩).

٣-نشأت الدولة الإسلامية كحاصل توازن بين منطق الجماعة التي كونها الدين ومنطق الدولة، التي فرضتها الحسابات الجيوسياسية والسياسية. وكانت ولادة هذه الدولة ولادة قيصرية، أعيد فيها تعيين مكانة الدولة، ومكانة الدين، وتبديل مفهوم الدولة، ومفهوم الدين. وظل تاريخ الدولة الإسلامية فيما بعد يدور حول تبدل موازين القوى بين الجماعة والدولة من طرف، وبين الجماعات الدينية والدولة من طرف آخر.. (سمير أمين وبرهان غليون، حوار الدين والدولة، ص ٤٠).

وكان لدولة الرسول عليه السلام جهازها العسكري والمالي والإداري والقضائي. وكان للرسول - كحاكم أعلى وكرئيس دولة - مستشارون ووزراء، يديرون مصالح ووزارات. (وهذا لا يعني أن نقيم دولة على غرار ما فعله الرسول عليه السلام أو الخلفاء الراشدون من بعده. ذلك أن لكل زمان معطياته وظروفه السياسية الخاصة به. فالتجربة السياسية – الدينية التي قام بها الرسول عليه السلام هي من وحي تجربة تمت قبل خمسة عشر قرناً بما كان يميزها من واقع ديني وسياسي واقتصادي واجتماعي، يختلف عن واقعنا اليوم). وقامت «هيئة العشرة» التي كانت تتكون من القرشيين فقط، منهم: أبو بكر، عمر بن الخطاب، سعيد بن زيد، عبد الرحمن بن عوف، سعد ابن أبي وقاص. فمن المستشارين كان «هيئة العشرة» من المهاجرين الأوائل، ومن «هيئة الإثني عشر» نقباء الأنصار. وهؤلاء كانوا بمثابة مجلس شورى، أو برلمان النبي عليه السلام. وقد خرج الخلفاء الراشدون الأربعة من هذه الهيئة.

التشكيل الإداري والسياسي لدولة الرسول عليه السلام

أما التشكيل الإداري والسياسي لهذه الدولة، فكان على النحو التالي:

١-وزارة التربية والتعليم، وتشمل إدارات:تعليم القرآن، تعليم الكتابة والقراءة، الإفتاء، تعليم الفقه، والإمامة.

٢-وزارة الحج، وتشمل إدارات:السقاية، وإمارة الحج.

٣-وزارة الخارجية، وتشمل إدارات:السفراء، والتراجمة.

٤-وزارة الإعلام، وتشمل إدارات:الشعراء، والخطباء.

٥-وزارة الدفاع، وتشمل إدارات:أمراء القتال وجنده (ما يعرف اليوم برئاسة الأركان) ، كتاب الجيش، فارضو العطاء (ما يعرف اليوم بالإدارة المالية)، العرفاء من رؤساء الجند. الحرس النبوي، المستخلفون على المدينة (ما يعرف اليوم بالحرس الوطني)، مستنفرو الناس للقتال (ما يعرف اليوم بدائرة التعبئة العامة)، صاحب السلاح (ما يعرف اليوم بالمستودعات العامة للجيش)، القائمون على متاع السفر (ما يعرف اليوم بدائرة النقل العسكري)، خاذلو الأعداء (ما يعرف اليوم بدائرة الاستخبارات العسكرية)، ومبشرو النصر (ما يعرف اليوم بدائرة التوجيه المعنوي والإعلام والمصدر المسؤول أو الناطق الرسمي).

٦-وزارة المالية، وتشمل إدارات:عمّال الجباية والخراج، عمّال الزكاة والصدقات، والخارصون (المقدرون لإنتاج الشجر من الثمر بالظن أو التقدير) للثمار (ما يعرف اليوم بدائرة ضريبة الدخل).

٧-وزارة الداخلية، وتشمل إدارات:صاحب العسس (ما يعرف اليوم بمدير الأمن العام) ، العين (ما يعرف اليوم بدائرة المباحث والاستخبارات)، السجّان (ما يعرف اليوم بمصلحة السجون)، المنادي (ما يعرف اليوم بدائرة الإعلام أو المصدر المسؤول بوزارة الداخلية) ، ومُقيم الحدود (ما يعرف اليوم بالجلاد أو السيّاف).

٨-وزارة الصحة، وتشمل إدارة متولي التطبيب والعلاج.

٩-وزارة الأوقاف، وتشمل إدارات:فارضو المواريث، فارضو النفقات، إمامة الصلاة، والأذان.

١٠-وأخيراً، الديوان النبوي، ويشمل إدارات:الكتابة، الترجمة، الخاتم، والحجابة (تعني بلغة اليوم التشريفات في الديوان الملكي أو الجمهوري أو الأميري. والحاجب هو رئيس التشريفات. والتشريفات كلمة تركية تعني الاستقبال والتوديع).

لمزيد من المعلومات

هذا، ولمزيد من المعلومات عن دولة الرسول عليه السلام، يمكن الاطلاع على «تخريج الدلالات السمعية»، لأبي الحسن الخزاعي (١٠٢٦-١١٠٣). والإطلاع على «نظام الحكومة النبوية» لعبد الحي الكتاني. وكذلك الاطلاع على «العَلْمانية ونهضتنا الحديثة»، لمحمد عمارة ص٤٥، وما بعدها.

وهذا التنظيم السياسي والإداري والعسكري، لم يكن موجوداً كله، وبهذا التفصيل عند العرب قبل الإسلام. ولا بُدَّ أن النبي عليه السلام، قد استعان بخبراء غير عرب، وغير مسلمين، من البيزنطيين في الشام، والساسانيين في العراق وغيرهم، لإقامة هذا الكيان السياسي والإداري في دولته الجديدة.

البصرة : عجبا !

وليد الحيدري
اعلامي

هل توجد في البصرة عادة كتابة التعهدات وجمع التواقيع؟ لا أدري ، بيد إن هذا ما حصل ثلاث مرات خلال أقل من عام. المرة الاولى جاءت قبل أن تنطلق صولة الفرسان في آذار ٢٠٠٨ ، فالاحزاب والحركات السياسية الاسلامية وغيرها وقعت وثيقة شرف امن البصرة، لماذا؟ لأن المدينة ضجت من مقاتل الطائفية السياسية ، ضجت من التصفيات التي تقف وراءها مصالح اقتصادية وتجارية لبست لبوس الدين والاخلاق . في الحقيقة إن الكثيرين ممن وقعوا على الوثيقة ارادوا ايقاف المقاتل التي اتخذت صفة غير معقولة في مدينة بائسة حراسها يسرقونها ومن يحتج منهم لا يكاد يعرف إن كان يحتج عن نزاهة أو لأنه يريد حصة .

بيد إن البصرة مدينة غنية كما يؤكد الأغنياء، والمدن الغنية تحتاج الى عقل استثماري، أو الى عقلانية اقتصادية، فبدلا من القتل واللصوصية المفضوحة، يمكن تطوير هدنة طويلة للمتحاربين لكي يتأملوا ويتدبروا حالهم كعقلاء يتبادلون الاشارات والمصالح بدلا من الغدر والعدوان، هدنة المتحاصصين والثعالب والمتخوفين من استشراء الظلم والنهب حتى حدود الفضيحة. في تلك الايام كانت التعهدات الامنية تخدم كذلك المتصارعين لكي يبقوا احياء ، وقد لاحظت أن الموقعين على وثيقة أمن البصرة لم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد الى مقاتل النساء ، على الرغم من أن البصرة التي وقعوا على وثيقة أمنها ضربت الرقم القياسي بوأد النساء في سباق محموم لنزع الفضيلة كما زرعتها من قبل سيوف عدي .

أبدا . لم ينبسوا بكلمة . طبعا ، فالمتعهدون رجال ، ولا يريدون أن يضيعوا جهودهم من اجل سلام المدينة وأمنها على فسافس قتل النساء اولا ، حتى لو تجاوز الرقم ٧٠ امرأة منحورة ، وهم في الحقيقة معنيون بمقاتل غير مشبوهة ، مقاتل من طراز ممتاز ثانيا. النشاط الثاني جرى قبل شهر تقريبا حيث وقعت القوى السياسية على تعهد شرف باجراء انتخابات المحافظة بحرية وعدم التدخل بارادة الناخبين. بالطبع هذا جميل جدا ، ويعكس حرص القوى السياسية على اجراء الانتخابات في جو من الحرية والديمقراطية . بيد أن السياسة في البصرة تخفي اكثر مما تكشف على الرغم من أن أهل البصرة يضرب بهم المثل بالوداعة والهدوء . (هل هم من البصرة حقا؟) من الواضح أن العديد ممن صاغوا هذه الوثيقة تذكروا جيدا أن كلا من الانتخابات النيابية ومجلس المحافظة جرى التلاعب بهما وحولت الى أغنية خشابية . لعل البعض منهم شعر بالندم لدوره المأساوي في هذا التلاعب بعد أن بات لا يستطيع الفوز حتى لو زورت الانتخابات لمصلحته. لقد حصلوا على مكافأة لعبة الديمقراطية لمرة واحدة ، وعليهم أن يتحلوا بالروح الرياضية في المرة الثانية أو يبحثوا عن حل آخر.

النشاط الثالث والذي يتصف بأهمية استثنائية هو حملة التواقيع التي أطلقها نائب برلماني لجعل البصرة اقليما فدراليا. لاشك انه قرأ الدستور جيدا واستند اليه لكي يجمع التواقيع ويعد العدة السياسية والتنظيمية لكي تصبح البصرة اقليما . لكن ليس الامر يتعلق بالدستور ولا بالتواقيع . لا نسبة عشرة بالمئة ولا خمسين بل مستوى الواقع الفعلي . لست ضد الفدرالية، فالدليل العالمي للفدراليات يقدم نماذج متطورة جدا، الا ان هذه النماذج بالمقابل لم تنزلق الى الفدرالية من دون أطر اجتماعية وثقافية وتذكارات جمعية، ولم تؤسس الفدرالية الا من خلال تشييدات مؤسساتية جرى تعزيزها بخبرة الحرية والديمقراطية والتفهم والتجربة الجمعية. أزاء ذلك أنا شخصيا مع الفدرالية الكردية ، فهي مفهومة كالتزام دستوري وكحق قومي ثقافي وانساني.

والحال إنني بالمقابل لا أشعر إن جمع التواقيع يعني شيئا في حالة البصرة الشديدة التعقيد. فالمدينة منذ نيسان ٢٠٠٣ مختطفة وتتصرف أعلى من صفة اقليم بل كولاية مستقلة تهيمن عليها نخب سياسية لها ارتباطات عديدة في الخارج. لعل صاحب المشروع يعرف ان المدينة لم تعد الى العراق تماما حتى بعد صولة الفرسان التي لم تفعل أكثر من تقريبها من أفق السلطة المركزية ليس الا. النخب السياسية التي أدارت البصرة وهيمنت عليها ، ومررت سرقات النفط ، والاغتيالات ، ومقاتل النساء ، ما زالت تسيطر عليها، مرة بالعلن ومرة بالسر ومرة بالشراكات الآنية. حتى الآن لم يجر تحقيقا عما جرى في البصرة . الحكومة والنخب المهيمنة يحتفظون باسرار مدينة هتكت وسرقت ونهبت ليس من السلطة المركزية (المعطلة!) بل من الجماعات السياسية التي تطورت الى جماعات استثمار واغتنت على حساب بؤساء اهل البصرة ، على حساب أهل الشرف والكرم والثقافة . الحكومة تحتفظ بالاسرار لأسباب سياسية ، والنخب المتنفذة تحتفظ بها للابتزاز والصراع السياسي والتنابز .

هل يراد الآن اقامة الفدرالية على كل هذا الصمت المشبوه؟ من ذا الذي بقي في البصرة من لم يجرح ، أو يهاجر ، أو يقتل ، أو ينفى أو يتعذب أو يصمت ؟ البصرة تحتاج الى خطط للقضاء على الفقر ، والأمية التي بلغت ٦٠ بالمئة ، والأمية الحضارية المستشرية . تحتاج الى تطهير من جماعات النهب والتهريب والكراهية، والى الحد الأدنى من الخدمات ومظاهر المدنية، وليس الى نظام اداري معقد لا تتوفر معداته حاليا. حققوا العدالة اولا ايها الزعماء قبل أن تجمعوا التواقيع .

ثمة من يقدم اسوأ تصور عن الفدرالية ، بل إن هذا البعض يسيء الى الفدرالية بوصفها نظاما اداريا متطورا، وبوصفها تطويرا للعقد الاجتماعي في أفقه الديمقراطي والاجتماعي. من هنا أود أن أضع كلمة مخلصة في آذان اصدقائي الكرد : احذروا من التصديق ! احذروا من أن تحشروا أنفسكم بين من يلقي عليكم تبعات لستم من أهلها ولا من تسبب بها .

ولأهل البصرة أذكرهم : تذكروا!

الاعلام العراقي المقروء .. أداة لتأكيد الحضور السياسي

د. جليل وادي
اعلامي

لايختلف الاعلام المقروء بوظائفه الموضوعية عن تلك التي يعمل لاشاعتها الاعلام المرئي والمسموع ، لكن عندما لايكون بمقدور الوسيلة الوصول الى الجمهور بما يحقق لتلك الوسيلة صفة الجماهيرية ، عند ذاك تتلاشى الوظيفة الموضوعية ، ولايبقى للقائم بالاتصال سوى الوظائف الذاتية ، وفي هذا الجانب تكمن الازمة الحقيقية لاعلامنا المقروء، وهي ازمة لم يحدث ان مر بها الاعلام المقروء في العالم .

تأكيد الحضور

يشير الواقع الى ان اصرارا كبيرا يكتنف القائم بالاتصال على مواصلة اصدار المطبوع في بيئة اعلامية لايتجاوز فيه معدل توزيع افضل الصحف مقبولية من الجمهور العراقي سوى بضع الاف ، تتمثل غالبيتها في مدينة بغداد ، فيما لايتجاوز معدل توزيع اي من صحفنا عن خمسة وعشرين نسخة في اكثر المحافظات سكانا ، ولن نأخذ بالحسبان تلك الصحف التي توزع مجانا على المؤسسات الحكومية ، وهذا يؤكد ان المؤسسات الصحفية تمنى بخسائر مالية جسيمة يجري تغطيتها من حسابات اخرى لاتمت للعمل الصحفي بصلة ، ذلك ان اياً من الصحف لم تتمكن من التحول الى ما يشبه المؤسسة التجارية يحكمها عامل الربح والخسارة ، بما في ذلك الصحف التي وصفت نفسها بالمستقلة ، اي التي لاتعود عائديتها للاحزاب والتيارات السياسية او الدينية .

وبما ان هذه الصحف فقدت جمهورها بسبب عدم الوصول الى ذلك الجمهور او الظروف الامنية التي حالت من دون توزيعها بشكل طبيعي في المناطق المختلفة ، او افتقادها لسمة الافضلية قياسا بوسائل الاعلام المسموعة او المرئية ، او لانخفاض مستوى المقروئية لدى الجمهور العراقي ، فأن هذه العوامل مجتمعة افقدت الصحف تأثيراتها المحتملة في الجمهور ، بمعنى ان جميع الوظائف التي تشتغل عليها الصحف لم يتحقق لها صدى عند الجمهور ، وبذلك فقدت الصحف جدوى صدورها بوصفها وسائل اتصال جماهيرية يراد بها نقل الافكار والمعاني واشاعتها في اوساط الجماهير ، ولم يبق من وظائف الاعلام المقروء سوى الوظائف والغايات الخاصة التي من اجلها في الحقيقة قرر القائم بالاتصال اصدار المطبوع ، وتتمثل تلك الوظائف في التعبير عن ايديولوجيات المؤسسات التي تقف وراء تلك الصحف ، الا ان هذه الوظيفة تخضع لشروط البيئة الاعلامية التي حدت من فاعلية تأثيرات الصحف ، وبالتالي فأن الفرصة غير متاحة امام تلك المؤسسات لاشاعة ايديولوجياتها بين اوساط الجماهير ، ازاء جميع هذه الحيثيات يمكن القول

ان الوظيفة الوحيدة التي تحمل القائم بالاتصال على مواصلة عمله الصحفي تتمثل في التأكيد بان الجهة التي تصدر عنها تلك الصحيفة حاضرة في الساحة السياسية ، وانها تريد التأكيد ان حضورها فاعل بدليل استمرار مؤسساتها الاعلامية بالعمل .

تبادل الرسائل السياسية

يعد تبادل الرسائل السياسية بين الاطراف العاملة في المشهد السياسي عبر وسائل الاعلام وظيفة فرعية ضمن الوظيفة السياسية لتلك الوسائل ، حيث تتيح الصحف نشر الرسائل السياسية التي تريد الاطراف ايصالها لبعضها ، وتجعل هذه الوظيفة الصحيفة اكثر فاعلية من بقية وسائل الاعلام الاخرى ، وان كانت ابطأها في الايصال ، ذلك ان النصوص السياسية المنشورة في الصحف تسمح للطرف المرسل نقل رسالته نصا بالصياغات والمفردات والعبارات التي يراها مناسبة ، كما انها تسمح للمرسل اليه تأملها بعناية واعادة قراءتها في الاوقات التي يرغب بها ، فضلا عن تحول هذه الرسائل الى نص مرجعي في الحالات التي تختلف فيها الاطراف السياسية سواء على مستوى التأويلات او غيرها .

واذا كانت المؤسسات السياسية او التي تتخذ من الميدان السياسي ساحة لعملها كما هو الحال في التيارات الدينية او غيرها ، كثيرا ما تسلك سلوكا غير مباشر في الترويج لايديولوجياتها اذا ما ارادت ترسيخ افكارها بعمق في عقول الجماهير ، مختبئة خلف الوظائف الموضوعية للوسيلة الاعلامية ، ومستثمرة قدرة الوسيلة على الانتشار الواسع ، فأنها في ضوء المتغيرات التي تشهدها البيئة الاعلامية العراقية الجديدة ، غدت تشكل الواجهة الاساسية للوسائل الصحفية ، بينما ظل العمل المتعلق بالمضامين المندرجة ضمن الوظائف التقليدية روتينيا وابعد ما يكون عن الابداع والتجديد في اشكاله ، بسبب افتقاد المحررين المتخصصين للحوافز المعنوية جراء عزوف القراء عن متابعة جهودهم ، ولانها كذلك اوكلت عملية تحرير الصفحات المتخصصة في احيان كثيرة الى الطارئين وغير الاكفاء ، الامر الذي شكل تراجعا واضحا ، كما ان هذه الجوانب واخرى لايتسع المجال لذكرها جعلت الكثير من الكتاب والاكاديميين لايجدون في تلك الصفحات الفاعلية التي تحفزهم على المشاركة في الموضوعات المطروحة الا بحدود ضيقة جدا ، وبذا ضاقت المساحة التي يمكن من خلالها المساهمة في طرح البدائل امام صناع القرار لاتخاذ القرارات المناسبة ، ذلك ان ابتكار البدائل والسيناريوهات المحتملة للظواهر والازمات بمختلف اشكالها يعد جانب كبير منها شأن اكاديمي لايمكن لغير المختصين طرحها ، الا ان المؤسسات الاكاديمية تقوقعت على نفسها ، وكان من اسباب ذلك التقوقع افتقاد الاعلام المقروء القدرة على تقديم الدوافع المعنوية والمادية للاكاديميين ، فلم تعد الصحيفة وسيلة مغرية بسبب محدودية جمهورها وتوزيعها ، فضلا عن انخفاض مستوى اجورها ، بخاصة ان نزوعا ماديا بدا واضحا في تعامل الكتاب والاكاديميين مع المؤسسة الصحفية ،كما هو الحال في السياقات المعمول بها في بقية دول العالم .

فاعلية الحضور

من المؤكد ان اتخاذ الوسيلة الاعلامية اداة لتأكيد الحضور السياسي لايشكل مثلبة على الجهات القائمة بذلك ، لكن المثلبة تكمن في دورها غير السياسي، وهو الغاية التي لاتقل شأنا عن الهدف السياسي ، بخاصة ان المشروع السياسي يفترض ان يحمل في ثناياه هما اجتماعيا واقتصاديا ، وانطلاقا من ذلك لابد ان تكون فاعليتها في تشكيل الوعي الاجتماعي والاقتصادي بنفس القدر الذي تسعى فيه لتشكيل الوعي السياسي لدى الجماهير ، لكن ذلك لم يحدث ، فلم نر من عملها الصحفي الفاعل سوى ما يتعلق بالشأن السياسي ، ما يؤكد ان مشاغلها الاساسية سياسية ، الامر الذي انعكس بدوره على العمل الصحفي برمته .

ومع ان هناك جهات سياسية فاعلة في الوسط الجماهيري ، الا ان افتقادها للوسيلة الاعلامية ولاسيما الصحفية اظهرها وكأنها تحتل مراتب متدنية بين الجهات السياسية الاخرى ، وبالتالي لم تتضح مواقفها بشكل جلي اثناء وقوع الازمات او مناقشة القضايا الحاسمة ، واقتصر ذلك على ما تتناوله وسائل الغير ، وهو من دون شك تناول انتقائي بما ينسجم مع المنظومات الفكرية التي تنطلق منها تلك الوسائل ، ما القى بظلاله سلبا على تلك الجهات ، ذلك ان التناول الانتقائي قد يسيء لجهة الخطاب اذا كانت الوسيلة الاعلامية متحيزة ، كما انه لايكشف عن مجمل المواقف السياسية، او بيان جميع ابعادها ودلالاتها ، فضلا عن ضياع الموقف او عدم وصوله للجمهور وسط سيل جارف من المواقف والرسائل المتبادلة والتغطيات المتعقبة لمراحل الازمة او حيثيات القضايا .

ضيق النطاق والتأثير

ان اقتصار الاعلام المقروء على وظيفة تأكيد الحضور السياسي للجهات الواقفة وراءه ، واهمال الوظائف التقليدية او العمل بها شكليا ، جعل من الصحافة العراقية اداة اعلامية محدودة النطاق والتأثير ، وتستهدف جماعات سياسية معادية او صديقة ، وليست وسيلة اتصال جماهيرية تستهدف الرأي العام بمختلف شرائحه للتأثير فيه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ولانها كذلك ضعفت ثقة الجمهور بها ، وماعادت هي المصدر الاساس الذي يستقي منه الاخبار ، فضلا عن عدم قدرتها على تجاوز الظروف المعيقة لانتشارها ، او اجبار الموزعين على تداولها بناء على حيوية موضوعاتها وتفرد اخبارها ، فقد اثبتت العديد من الدراسات الاعلامية الميدانية ان القراءة المنتظمة للصحف العراقية تكاد تكون معدومة ، وان الارقام بهذا الصدد لاتحمل معاني ذات قيمة ، وان النسبة الاكبر من قراء الصحف تندرج ضمن بدائل (القراءة احيانا) او القراءة نادرا) .

ومع ان انخفاض نسبة المقروئية تعود الى عوامل عديدة منها ما يرتبط بالخصائص الحيوية التي تتسم بها الوسائل المسموعة والمرئية ، الا انه لايمكن ارجاع الانخفاض الشديد في مقروئية صحفنا الى هذا العامل فحسب ، بل ان مصدر الاتصال الذي ركز جل اهتمامه على وظيفة اثبات حضوره السياسي يتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com